اعتراضات ابن عطية الأندلسي (ت542هـ) في تفسيره المحرر الوجيز على أبي العباس المُبرد (ت285هـ)

أنيس حسن صالح عبد الرب اليافعي
باحث تربوي ـ كلية التربية

الملخص: لقد تتبعتُ في هذا البحث اعتراضات ابن عطية الأندلسي في تفسيره المحرر الوجيز، على آراء المُبرِّد النحوية والصرفية، التي ذكرها ابن عطية الأندلسي في تفسيره، وأورد فيها رأي المُبرِّد. فتتبعت هذه الآراء واستقصيتها وتناولتها بدراسة وصفية تحليلية، من خلال ذكر رأي المُبرِّد الذي أورده ابن عطية الأندلسي في المسألة، ثم ذكرتُ موقف ابن عطية الأندلسي المعترِض عليه، ثم بعد ذلك أذكر كل الأقوال فيها، وأستوفيها مناقشةً من خلال ذكر آراء النحويين المتعلقة بالمسألة، ثم أخلص في آخر المناقشة إلى رأي الباحث.

هذا وقد تضمن بحثي ملخصًا للبحث باللغتين العربية والإنجليزية، ثم مقدمة ألمحتُ فيها إلى مكانتي المُبرد وابن عطية الأندلسي في علوم اللغة العربية، وذكرتُ أهداف البحث وقيمته العلمية ومنهج الدراسة الذي اتبعْتُه، ثم بيّنتُ خطة البحث التي تطلبت أن يكون على مبحثين، موضحة في الآتي: المبحث الأول: اعتراض ابن عطية الأندلسي على المُبرد في المسائل النحوية، والمبحث الثاني: اعتراض ابن عطية الأندلسي على المُبرد في المسائل الصرفية. وقد تبيّن للباحث وجود عدد من الآراء للمُبرد التي اعترض عليها ابن عطية الأندلسي، ونسبها إلى المُبرد، وهي على خلاف ما ذكره المُبرد في كتبه، وقد نبه عليها الباحث في صلب البحث، وبيّن نسبتها إلى المُبرد من كتبه.

الكلمات المفتاحية: المُبرد، ابن عطية الأندلسي، النحوية، الصرفية.

المقدمة: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ظلت اللغة العربية غنية بدراساتها منذ أن أرسى شيخها الخليل بن أحمد الفراهيدي مداميكها وأسس علومها؛ بوضعه أولَّ معاجم اللغة العربية ووراثته لعلم أستاذيه: عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، ووصولًا إلى تلميذه النجيب ووارث علمه سيبويه صاحب أول كتاب في النحو والصرف، هذا السفر العظيم الذي حوى قواعد وأصول اللغة العربية. مُنذُ ذلك الحين وعلوم العربية تنتقل من طور إلى طور، ومن مرحلة إلى مرحلة أرقى من التقعيد والتأصيل على يد ثلة من علمائها الأفذاذ الذين تلو مرحلة الخليل وتلميذه سيبويه.

ومن هنا كان هذا البحث عن عَلَم من أعلام النحو العربي ألا وهو الإمام أبي العباس محمد بن يزيد المُبرد(ت285هـ)، من خلال آرائه في تفسير ابن عطية الأندلسي. والمُبرد هو صاحب كتاب المقتضب في النحو

والصرف، الذي يعدُّ تاليًا لكتاب سيبويه في الأهمية والمكانة. يقول الشيخ محمد عبد الخالق عظيمة: "إنّ المقتضب أقدم ما وصل إلينا في النحو والصرف بعد كتاب سيبويه"[1].

لقد ارتأينا في هذا البحث أن ندرس أراءَه، التي اعترض عليها ابن عطية الأندلسي (ت542هـ)، في تفسيره المحرر الوجيز، والذي يعدُّ تفسيره من أجل التفاسير ولاسيما في مجال اللغة العربية، وما اشتمل عليه من علوم النحو والصرف واللغة والدلالة. يقول أبو حيان الأندلسي في مقدمة تفسيره البحر المحيط في الموازنة بين تفسيري ابن عطية والزمخشري: "كتاب ابن عطية أنقل وأجمع وأخلص، وكتاب الزمخشري ألخص وأغوص"[2].

إن الإمام ابن عطية الأندلسي(ت542هـ) صاحب تفسير المحرر الوجيز عالم من علماء العربية الأفذاذ، وصاحب مكانة مرموقة فيها، ومما يدل على ذلك آراؤه في القضايا اللغوية التي ضمَّنَها تفسيره، وإيراده لآراء علماء العربية وشيوخها في النحو والصرف واللغة والدلالة، ومناقشته إياها وترجيحاته الموفقة التي يخلص إليها، وكذلك أيضًا ممَّا يدل على مكانة تفسيره المحرر الوجيز؛ أنه كان من المصادر الرئيسة التي اعتمدت عليها المصادر الآتية وهي:

اعتمد عليه الإمام القرطبي (ت671هـ)، في تفسيره الجامع لأحكام القرآن، كما اعتمد عليه الإمام أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، في تفسيره البحر المحيط، ومن المعاصرين الذين عُنوا عناية فائقة بتفسير المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي، العلامة محمد الطاهر ابن عاشور التونسي (ت1393هـ)، صاحب تفسير التحرير والتنوير.

أهداف الموضوع:

- معرفة الآراء التي اعترض فيها ابن عطية الأندلسي على المُبرد وصحة نسبتها إلى إليه.
- إبراز مكانة ابن عطية الأندلسي في علوم العربية.

منهج البحث:

تطلبت خطة البحث أن تكون الدراسة وفق المنهج الوصفي التحليلي.

خطة البحث:

تطلبت خطة البحث أن يكون في مبحثين، وهي مبينة بالآتي:

- المبحث الأول: اعتراض ابن عطية الأندلسي على المُبرد في المسائل النحوية.
- المبحث الثاني: اعتراض ابن عطية الأندلسي على المُبرد في المسائل الصرفية.

المبحث الأول: اعتراض ابن عطية على المُبرد، في المسائل النحوية:

المسألة الأولى: الكلام في زمانية ومكانية (إذا) الفجائية من قوله تعالى:

﴿فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ **فَإِذَا** هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ١٠٧﴾ [الأعراف: 107]

نقل ابن عطية الأندلسي عن المُبرد أن (إذا) هي للمفاجئة، وهي بمعنى: (خرجتُ فإذا زيدٌ) فهي ظرف مكان[3]؛ لأنها تضمنت جثة، وعلى هذا الأساس جعلها المُبرد ظرف مكان، مخالفًا رأي جمهور النحويين من أنها ظرف زمان، قال ابن عطية الأندلسي: "وهذا مردود؛ لأن المعنى: (خرجتُ فإذا حضور زيد) فإنما تضمنت المصدر، كما يقتضيه

[1] - مقدمة المقتضب 8.
[2] - البحر المحيط 21/1.
[3] - ينظر المحرر الوجيز، 92/1. 435/2، والمقتضب، 56/2-57.

سائر ظروف الزمان، ومنه قولهم: (اليوم خمر وغدًا أمر)، فمعناه: وجود خمر ووقوع أمر"[4]، فهو يرى أنها ظرف زمان. لكن إذا أمعنا النظر في المقتضب لوجدنا أن المُبرد أسماها حرفًا، قال: "وهي التي يقال لها حرف المفاجأة، وذلك نحو: (خرجتُ فإذا زيد)، و(بَيْنَا أسير فإذا الأسد)، فهذه لا تكون ابتداء"[5]، فالمُبرد أسماها حرفًا، لكنّ الشيخ عبد الخالق عُضيمة يرى أن هذا القول من المُبرد محمول على أنه يريد بها الكلمة، ولا يريد بها الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل، ويقول بأن هذا استعمال شائع عند سيبويه وغيره[6].

وهذا استنتاج صحيح من الشيخ عبد الخالق عُضيمة، فقد قال المُبرد: "فأما (إذا) التي تقع للمفاجأة، فهي التي تسد مسدَّ الخبر، والاسم بعدها مبتدأ، وذلك قولك: (جئتك فإذا زيد).."[7]، فالذي يسد مسد الخبر الاسم وليس الحرف. ومما يؤكد رأي المُبرد من أنها ظرف مكان وليست حرفًا ما ذكره النحاس: "قال علي بن سليمان: سألت أبا العباس محمد بن يزيد، كيف صارت (إذا) خبرًا لجثة؟ فقال: هي هاهنا ظرف مكان"[8].

وإذا الفجائية التي يراها المُبرد ظرف مكان، هي ظرف زمان على رأي جمهور النحويين، إلا ما ورد عن الكوفيين والأخفش وناظر الجيش من أنها حرف[9].

ومن المعلوم عند النحويين أن (إذا) تكون على أقسام:

الأول: أن تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان تفيد الشرط والجزاء، وهي التي يجب أن يكون بعدها فعل.

الثاني: أن تكون ظرفًا لما مضى من الزمان، في موقع (إذ)، كقوله سبحانه: {وإذا رأوا تجارةً أو لهوًا انفضوا} [الجمعة:11].

الثالث: أن تكون (إذا) بمعنى المفاجأة، وهي التي تكون ظرف مكان على رأي المُبرد، وهي لا تحتاج إلى فعل؛ لأنها لا تدل على الشرط والجزاء، ولكنّها تحتاج إلى مبتدأ وخبر، وهي التي يسميها النحويون (إذا) الفجائية.

ويقول ابن الوراق في علله: "أن (إذا) تستعمل على ضربين: أحدهما: أن تكون للزمان المستقبل، ويدخل فيها معنى الشرط والجزاء، فهذه التي لابد أن يُذكر بعدها الفعل، والضرب الثاني: أن تكون (إذا) بمعنى المفاجأة، وظاهرها أن تكون ظرفًا من المكان، فهذه لا تحتاج إلى الفعل، إذ ليس فيها معنى الشرط والجزاء، فإذا قلت: (خرجتُ فإذا زيدٌ قائم)، فزيد رفع بالابتداء، وإذا في موضع خبره"[10].

والخلاف في المسألة أن ابن عطية الأندلسي لا يرى في (إذا) الفجائية إلا أن تكون ظرف زمان، ويرى أنه رأي الجمهور[11]، وهو رأي: الزجاج والرياشي وابن طاهر وابن خروف وهو ظاهر كلام سيبويه، وممن يراها ظرف مكان: المُبرد والفارسي وابن جني، وممن يراها حرفًا: الكوفيون والأخفش والشلوبين في أحد قوليه وابن مالك[12].

فابن عطية الأندلسي يرى أن (إذا) ظرف زمان. ويُرَدُّ عليه بأن ظرف الزمان لا يكون فيه إخبارًا عن الجثث، والمُبرد يرى أنها ظرف مكان، وظروف المكان كما هو معلوم يصحُّ أن تكون خبرًا للمبتدأ (الجثة)، والذي حمل

[4] - المحرر الوجيز، 93/1.
[5] - المقتضب، 56/2-57.
[6] - ينظر حاشية المقتضب، 57/2.
[7] - المقتضب، 178/3.
[8] - إعراب القرآن، 65/2.
[9] - ينظر شرح التسهيل بشرح تسهيل القواعد، 169/2.
[10] - علل النحو، 233.
[11] - المحرر الوجيز، 436/2.
[12] - الجنى الداني في حروف المعاني، 374-375.

المُبرد على أن يُعرب (إذا) ظرف مكان هو جعلهُ إيّاها للمفاجأة التي يقتضي بعدها وجود مبتدأ وخبر، وهي بمعنى: (خرجتُ فإذا زيدٌ قائم في الدار)، ولا يجوز: (خرجتُ فإذا حضور زيد)[13]. ويقصد المُبرد بمصطلح (جُثة): ما قرره سيبويه في كتابه بالأماكن والآناسي، كزيد وعمرو ومكة وعُمان[14]، وإذا كان المبتدأ جثة لم يجُزْ أن يكون خبره ظرف زمان، فلا يجوز أن نقول: (زيدٌ يوم الجمعة)[15]، ويجوز أن يكون الخبر ظرف زمان إذا كان المبتدأ غير جثة، وهو ما دلَّ على حدث أو مصدر مثل: (الصيام والقيام)، فنقول: (القيام يوم الجمعة)[16]، ولا يجوز: (زيدٌ يوم الجمعة). وأما قولهم: (الليلة الهلال)، فيُحمل على تقدير: (الليلة حدوث، أو طلوع الهلال)[17]؛ لأن الهلال جثة والليلة ظرف من ظروف الزمان وهذا لا يستقيم مع القاعدة؛ ولكنْ عند تأويل المعنى بمصدر يستقيم، فنقول: (الليلة حدوث الهلال)، والحدوث مصدر[18]، ومثلها قول العرب: (اليوم خمرٌ وغدًا أمرٌ)، على تقدير مصدر وهو (وجود خمرو وقوع أمر)، كما بين ذلك أبن عطية الأندلسي[19]. والمصادر يصحُّ أن يكون خبرها ظروف الزمان، وظروف المكان، بخلاف المبتدأ (الجثة)، فلا يصحُّ فيه ألا ظروف المكان.

ويرى الباحث: أن رأي ابن عطية الأندلسي وجمهور النحويين، بأن (إذا) الفجائية ظرف زمان هو قول مرجوح، وأن الراجح ما قرره المُبرد ومَن وافقه من أنها تُعرب ظرف مكان؛ لصحة أن يكون ظرف المكان خبرًا للمبتدأ (الجثة)، بعكس ظرف الزمان فلا يصحُّ أن يكون خبرًا للمبتدأ (الجثة) إلا بعد تأويله بمصدر.

المسألة الثانية: الكلام في تسكين حرف الإعراب في كلمة (بارئكم) من قوله تعالى:

﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ **بَارِئِكُمۡ** فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ عِندَ بَارِئِكُمۡ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ٥٤ ﴾ [البقرة: 54]

قال ابن عطية الأندلسي: "وقرأ الجمهور (بارئكم) بإظهار الهمزة وكسرها، وقرأ أبو عمرو (بارئْكم) بإسكان الهمزة"[20]، وهو مهموز من بَرَأَ يَبْرأُ بَرْأً[21]، ورُوي عن سيبويه اختلاس الحركة وهو أحسن، وهذا التسكين يحسن عند توالي الحركات[22]، وكذلك ترك الهمز جائز، والإبدال منها جائز[23]، يقول أبو علي الفارسي: "وأما حركة الإعراب فمختلف في تجويز إسكانها، فمن الناس من ينكره، فيقول: إن إسكانها لا يجوز من حيث كان علمًا للإعراب، وسيبويه يجوّز ذلك، وإذا جاءت الرواية لم تُرَدْ بالقياس"[24].

[13] - ينظر المقتضب، 172/4.
[14] - ينظر الكتاب، 36/1-37.
[15] - ينظر المقتضب، 132/4-133، وأصول النحو، 63/1. وعلل النحو، 267.
[16] - ينظر علل النحو، 267.
[17] - ينظر أصول النحو، 63/1.
[18] - ينظر علل النحو، 234.
[19] - ينظر المحرر الوجيز، 93/1.
[20] - المحرر الوجيز، 145/1. وينظر الكتاب، 202/4.
[21] - ينظر معاني القرآن، الأخفش، 89/1.
[22] - ينظر معاني القرآن وإعرابه، 136/1.
[23] - ينظر تفسير الطبري، 79/2.
[24] - الحجة للقرّاء السبعة، 79/2.

قال المُبرد: "لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلامٍ ولا شعر، وقراءة أبي عمرو بن العلاء لحن"[25]، قال الزجاج: "وهذه جرأةٌ من المُبرد وجَهْلٌ بأشعارِ العرب، فإنَّ السكونَ في حركاتِ الإعراب قد وَرَدَ في الشعرِ كثيرًا، ومنه قولُ امرئِ القيس:

فاليـومَ أشـربْ غيـرَ مُسْتَـحْقِبٍ إثْمـاً مِـن اللهِ ولا واغِـلِ

فسكَّن (أَشْرَبْ) - ويقصد أسكن الباء وهو حرف إعراب من كلمة (أشرب) - وقال جرير:

سيروا بني العمِّ فالأهواز منزلكم ونهرُ تيرى فما تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ"[26]

بإسكان الفاء في كلمة (تعرفْكم)، إذاً فإسكان حرف الإعراب قد ورد في الشعر العربي في عصور الاحتجاج، وعند وزن بيت جرير يتضح لنا صحة إسكان حرف الإعراب في كلمة (تعرفكم).

قال وضاح اليمن:

إنَّمـا شـعري شُـهـدٌ قـد خُـلِـطْ بِـجُلْـجُـلانِ[27]

فأسكن الطاء من كلمة (خُلِط). وذكر ابن عطية الأندلسي أن من أنكر التسكين في حرف الإعراب، فحجته أن ذلك لا يجوز من حيث كان عَلَمًا للإعراب[28]، وذكر أبو علي الفارسي أن حركة البناء لم يختلف النحاة في جواز تسكينها مع توالي الحركات[29]. قال الزمخشري: "وحُكي عن أبي عمرو إسكان الميم في (فسيكفيكهم) ووجه أنّ الحركة لم تكن إلا خِلسْة خفيفة، فظنها الراوي سكونًا، والإسكان الصريح لحنٌ عند الخليل وسيبويه وحذَّاق البصريين؛ لأن الحركة الإعرابية لا يُسَوّغ طَرحُها إلا في ضرورة الشعر"[30].

ومما يؤكد جواز تسكين حرف الإعراب، قول أبي دجانة -رضي الله عنه-: "إنِّي امرؤٌ بايعني خليلي... إلى أن قال: أَضْرِبْ بسيف الله والرسول"[31]، بإسكان حرف الباء في (أضرب)، والسبب توالي أربع حركات، حركة الراء والباء في (أضرب)، وحركة الباء والسين في (بسيف)، والعرب تكره توالي أربع حركات.

قال السمين الحلبي: "السكون في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيرًا"[32]، قال عبد الله بن رواحة - رضي الله عنه -: "خلُّوا بني الكفار عن سبيله ** اليوم نَضْرِبْكُم على تأويله"[33]، بإسكان الباء في (نضربكم).

هذا وقد علَّ أبو حيان الأندلسي اختلاس حركة الإعراب؛ بأنه إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة، فإنه يجوز التسكين، مثل: (إبْل وإبِل)، فأجرى المكسوران في (بارئكم) مجرى (إبِل)[34].

---

[25] - معاني القرآن وإعرابه، 276/4.

[26] - ينظر نفس المصدر، 276/4. والبيت الأول لامرىء القيس، من بحر السريع، في ديوانه، تح:المصطاوي، 141، واحتقب فلان الإثم جمعه، والواغل: الذي يدخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير أن يُدعى، وينظر الكتاب، 204/4. والبيت الثاني لجرير، من بحر البسيط، في ديوانه، 441/1. ونهر تيرى: في الأهواز العربية في إيران.

[27] - ينظر المحرر الوجيز، 146/1. ومعاني القرآن وإعرابه، 133/3، وتهذيب اللغة، 263/10. والبيت: لوضاح اليمن من بحر الرمل. ووضاح اليمن من شعراء العصر الأموي، ولا يعرف تاريخ مولدته ولا وفاته.

[28] - ينظر المحرر الوجيز، 146/1.

[29] - ينظر الحجة للقراء السبعة، 81/2-82-83.

[30] - الكشاف، 390/2.

[31] - العلل، لابن أبي حاتم، 465/3.

[32] - الدر المصون، 362/1.

[33] - المعجم الكبير، الطبراني، 365/14.

[34] - ينظر البحر المحيط، 333/1.

ويرى الباحث: إن ما ذهب إليه المُبرد من عدم جواز تسكين حرف الإعراب، هو الرأي الراجح في المسألة والموافق للقياس، وأن اختلاس حركة الإعراب في القرآن الكريم لا يُعدُّ في الحقيقة إسكانًا، وما ورد من الشواهد في جواز الإسكان لا تقوى على معارضة القياس، وإن كانت القراءة سُنة متبعة لا يخالفها القياس.

المسألة الثالثة: الكلام في زيادة أو إعمال (كان) من قوله تعالى:

﴿ وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَۚ إِنَّهُۥ **كَانَ** فَٰحِشَةٗ وَمَقۡتٗا وَسَآءَ سَبِيلٗا ٢٢ ﴾ [النساء: 22]

نقل ابن عطية الأندلسي عن المُبرد أنه قال عن (كان) في الآية المتقدمة أنها زائدة. قال ابن عطية الأندلسي: "وذلك خطأ يرد عليه وجودُ الخبر منصوبًا"[35]، قال الزجاج: "وقال أبو العباس محمد بن يزيد: جائز أن تكون (كان) زائدة، فالمعنى على هذا أنه: (إنه فاحشةٌ ومقتٌ)، وأنشد في ذلك قول الشاعر:

فكيف إذا حلَلْتُ بدار قومٍ ... وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

قال الزجاج: هذا غلط من أبي العباس المُبرد، لأن (كان) لو كانت زائدة لم تنصب خبرها، والدليل على هذا، البيت الذي أنشدهُ: (وجيران لنا كانوا كرامِ)، ولم يقل: كانوا كرامًا"[36]. قال الشيخ عبد الخالق عضيمة: "والمُبرد لم يقل بزيادة (كان) في هذه الآية، وإنما قال بزيادتها في آية: {كيف نكلم من كان في المهد صبيًا} {مريم:29]، ويرى المُبرد أيضًا إن (كان) في بيت الفرزدق (وجيران لنا كانوا كرامِ)، ليست زائدة. قال المُبرد: وتأويل هذا سقوط (كان) على: (وجيران لنا كرامِ) في قول النحويين أجمعين، وهذا عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان)، وذلك أن خبر (كان) هو (لنا)، فتقديره: (وجيران كرام كانوا لنا"[37]. هذا وقد تكون (كان) زائدة على ما قال سيبويه: "وقال الخليل: (إن من أفضلهم كان زيدًا)، على إلغاء (كان) وشبهه بقول الشاعر الفرزدق: (وجيران لنا كانوا كرام)"[38]، وقولك: (ما كان أحسن زيدًا) على إلغاء (كان)[39]، ويرى سيبويه أن قولك: (إن من أفضلهم كان رجلًا) قبيح، ولا يُسوّغ حتى تُعَرّفه، لكنه في الشعر جائز[40]. وقد رُوي أن الفرزدق أنشد الحسن البصري بيته المتقدم:

أقولُ إذا رأيتُ ديارَ قومي ... وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

فقال له الحسن: (كرامًا) يا أبا فراس، فقال له الفرزدق: ما ولدتني إلا ميسانية إن جاز ما تقول يا أبا سعيد، قال: أمُّ الحسن من أهل ميسان. فهذا ردُّ الفرزدق عن نفسه، وقد أصاب؛ لأن تقدير قوله: (وجيران كرام كانوا لنا)[41].

ويرى أبو علي الفارسي أنه يجوز إلغاء عمل (كان) من البيت المتقدم؛ لأنها لم تقع أولًا، إنما وقعت بين صفة وموصوف، فجاز إلغاؤها، كما جاز إلغاء (كان) كذلك في مثل قولك: (ما كان أحسن زيدًا)[42].

وقال أبو عبيدة: "إن العرب يُدخلون (كان) يُؤكدون بها الكلام، وهو مستثنى عنها، وأنشد بيت الفرزدق المتقدم"[43]، وكان العرب يحذفونها في مواضع، كقوله تعالى: {يوفون بالنذر} [الإنسان:7]، والمعنى: (كانوا يوفون بالنذر)[44].

---

[35] - المحرر الوجيز، 30/2. وينظر المقتضب، 115/4-116.
[36] - معاني القرآن وإعرابه، 33/2. والبيت للفرزدق، وهو من بحر الوافر، في ديوانه 290/2. وينظر الكتاب، 153/2.
[37] - دراسات أسلوب القرآن الكريم، عضيمة، 335/8، وينظر المقتضب، 116/4-117.
[38] - الكتاب، 153/2، وينظر الجمل في النحو، 150.
[39] - ينظر إعراب القرآن، النحاس، 11/3.
[40] - ينظر شرح الكتاب، السيرافي، 480/2.
[41] - التنبيهات على أغاليط الرواة، 7.
[42] - ينظر المسائل البصريات، 876/2.
[43] - التفسير البسيط، 285/18.
[44] - ينظر نفس المصدر، 25/23.

قال النحاس: "فاحشة: خبر كان، ويجوز الرفع على إلغاء (كان) في غير القرآن"[45]، ويذكر البطليوسي: أن المُبرد يرى أن الواو في (كانوا) اسم كان، و(لنا) خبرها، وكأنه قال: (وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا)[46]، ويكثر مجيء (كان) زائدة بين (ما) التعجبية وفعلها، نحو: ما كان أحسن زيدًا[47].

ويرى الباحث: أن خلاصة المسألة هو أن المُبرد لم يقل بزيادة (كان) في قوله تعالى: {إنه كان مقتًا وساء سبيلًا}، وإنما نسبها الزجاج وابن عطية الأندلسي للمُبرد على غير وجه الصحة، وأما رأي المُبرد فهو ما ذكره هو بنفسه في كتابه المقتضب، الذي علق عليه الشيخ عبد الخالق عضيمة. وعلى العكس من ذلك فقد عارض المُبرد الخليل وسيبويه في قولهما بزيادة (كان) في بيت الفرزدق: (وجيران لنا كانوا كرامِ)، ورأيه أن (كان) في البيت ناقصة عاملة، وأن اسمها هو الواو في (كانوا) وخبرها شبه الجملة (لنا) و(كرامِ) صفة لجيران.

المسألة الرابعة: الكلام في إعراب كلمة (الذين) من قوله تعالى:

﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُل لِّلَّهِۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ **ٱلَّذِينَ** خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ١٢﴾ [الأنعام: 12]

ذكر ابن عطية الأندلسي أنه قيل في إعراب (الذين): منادى، قال: "وهو فاسد؛ لأن حرف النداء لا يسقط مع المبهمات، وقيل: هو نعت للمكذبين الذين تقدم ذكرهم، وقيل: هو بدل من الضمير في (ليجمعنكم)"[48]، ثم قال: قال المُبرد: ذلك لا يجوز، كما لا يجوز: (مررتُ بك زيدٌ)؛ لأنه إبدال من كاف المخاطبة[49].

قال ابن عطية الأندلسي معقّبًا على رأي المُبرد: "وقوله في الآية {ليجمعنكم} مخالف لهذا المثال؛ لأن الفائدة في البدل مترقّبة من الثاني، وإذا قلتَ: (مررتُ بك زيد)، فلا فائدة في الثاني، وقوله: {ليجمعنكم} يصلح لمخاطبة الناس كافة، فيفيدنا إبدال (الذين) من الضمير أنهم هم المختصون بالخطاب هنا، وخُصُّوا على جهة الوعيد، ويجزىء هذا بدل البعض من الكل"[50]. قال أبو حيان الأندلسي: "وما ذكره ابن عطية في هذا الرد ليس بجيد؛ لأنه إذا جعلنا {ليجمعنكم} يصلح لمخاطبة الناس كافة، كان (الذين): بدل بعض من كل، ويحتاج إذ ذاك إلى ضمير، ويقدّر {الذين خسروا أنفسهم} منهم، والمبدل منه متكلم أو مخاطب في جوازه خلاف، فمذهب الكوفيين والأخفش من البصريين أنه يجوز، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز"[51] وذكر النحاس أن (الذين) إن شئت نصبت على البدل من الكاف والميم، لكن المُبرد قال: هذا خطأ؛ لأنه لا يبدل من كاف المخاطب، فلا يقال: (مررتُ بك زيد)، وقيل (الذين): نداء مفرد، وقيل قول ثالث وهو أجودها أن يكون (الذين): في موضع رفع بالابتداء وخبره: (فهم لا يؤمنون)[52]. وهو ما رأه الزجاج من قبله، قال: "(الذين): مبتدأ، وخبره: (فهم لا يؤمنون)، وهذا قول حسن"[53].

---

[45] - إعراب القرآن، 207/1.
[46] - ينظر الحلل في شرح أبيات الجمل، 79.
[47] - شرح الكافية الشافية، 411/1.
[48] - المحرر الوجيز، 272/2.
[49] - ينظر نفس المصدر، 272/2. والبحر المحيط، 448/4.
[50] - المحرر الوجيز، 272/2.
[51] - البحر المحيط، 448/4.
[52] - ينظر إعراب القرآن، 5/2.
[53] - معاني القرآن وإعرابه، 231/2.

وذكر الأخفش أن (الذين): بدل من الكاف والميم[54]، في قوله: {ليجمعنكم}، والمعنى: ليُجْمعنَّ هؤلاء المشركين الذين خسروا أنفسهم[55]. قال العكبري: "{الذين خسروا}: مبتدأ، و{فهم}: مبتدأ ثاني، وجملة {لا يؤمنون}: خبره، والثاني وخبره، خبر الأول"[56]، ويرى أن إعراب الأخفش لـ (الذين) بدل من المنصوب في (ليجمعنكم) بعيد؛ لأن ضمير المتكلم والمخاطب لا يُبدل منهما؛ لوضوحهما غاية الوضوح، وغيرهما دونهما في ذلك[57]، وأجاز الزمخشري أن يكون (الذين): منصوبًا على الذم، قال أبو حيان الأندلسي: "ليس بجيد"[58].

ويرى الباحث: أن رأي ابن عطية من جواز أن يكون (الذين): بدل من الضمير في (ليجمعنكم)، هو قول مرجوح، وأن الراجح ما ذهب إليه المُبرد من عدم جواز البدل من الضمير المخاطب أو المتكلم، وهو الرأي الراجح في المسألة، وهو رأي جمهور البصريين.

المسألة الخامسة: الكلام في إعراب جملة (أيَّان مرساها) من قوله تعالى:

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ **أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا** ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ﴾ [الأعراف: 187]

ذكر ابن عطية الأندلسي أن (أيان) بمعنى: متى، وقرأ الجمهور بفتح الهمزة، ويشبه أن يكون أصلها: أيَّ آن، وهي مبنية على الفتح، قال الشاعر:

أيَّان يقضي حاجتي أيِّانا أما ترى لفِعْلها إبَّانا[59]

ويرى ابن عطية الأندلسي أن {مرساها}: رفع بالابتداء، و{أيّان}: خبره، لكن المُبرد يرى أن {مرساها} مرتفع بإضمار فعل[60]، فهو يرى أن {مرساها} مرفوعة بفعل مضمر، وعليه فهي فاعل لفعل محذوف، وهو بهذا الرأي يخالف جمهور النحويين في إعرابهم لـ {أيّان مرساها}، خبر مقدم، ومبتدأ مؤخر.

ويرى أبو حيان الأندلسي أن (أيّان) تجزم فعلين مضارعين، لكنه قليل فيها، وأنشد قول الشاعر:

إِذَا النَّعْجَةُ الْعَجْفَاءُ بَاتَتْ بِقَفْرَةٍ فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهَا الرِّيحُ تَنْزِلِ[61]

وذكر السمين الحلبي أن لـ {أيَّان مرساها} وجهان في الإعراب:

الأول: أن (أيّان): خبر مقدم، و(مرساها): مبتدأ مؤخر. وهو قول الجمهور.

الثاني: أن (أيّان): منصوب على الظرف بفعل مضمر، ذلك الفعل المضمر رافع لـ (مرساها) بالفاعلية، وهو مذهب أبي العباس المُبرد[62]. و(أيّان) ظرف زمان مبني؛ لتضمنه معنى الاستفهام، وهو لا يتصرف، ويليه مبتدأ أو فعل مضارع، ولا يدخل عليه فعل ماضي، بخلاف (متى)، فإنه يليها الفعل المضارع والماضي، وأكثر ما تستعمل (أيّان) للاستفهام، وتأتي شرطية جازمة للفعلين، مثل قول الشاعر:

أيَّان نُؤْمِنْكَ تُؤْمَنْ غيرَنا وإذا لم تُدْرِكِ الأمنَ منَّا لم تزلْ حَذِرا[63]

---

[54] - ينظر معاني القرآن وإعرابه، 232/2.
[55] 0 ينظر تفسير الرازي، 490/12.
[56] - التبيان في إعراب القرآن، 483/1.
[57] - ينظر نفس المصدر، 483/1.
[58] - البحر المحيط، 448/4.
[59] - ينظر المحرر الوجيز،484/2،والبيت من بحر الرجز، وهو بلا نسبة، ينظر تفسير الطبري، 293/13. ومجاز القرآن، 234/1، ولم أقف على قائله.
[60] - ينظر المحرر الوجيز، 484/2، وينظر إعراب، للنحاس، 83/2.
[61] - ينظر البحر المحيط، 214/5. والبيت من بحر الطويل، وهو لأمية بن أبي عائذ، ينظر شرح أبيات الهذليين، 562/2.
[62] - ينظر الدر المصون، 529/5.

وبُنيت (متى) على الفتح؛ لأن قبلها ألفًا، فأتبعوا الفتح الفتح[64]، ويرى ابن يعيش أن الفرق بين (متى وأيّان)، أن (متى) تستعمل في كل زمن، و(أيان) لا تستعمل إلا فيما يُراد تفخيم أمره، وتعظيمه، نحو قوله تعالى: {أيَّان مرساها}[65].

ويرى الباحث: أن رأي المُبرد برفع {مرساها} بتقدير فعل محذوف، هو رأي مرجوح، وأن الراجح في المسألة ما رأه ابن عطية الأندلسي وجمهور النحويين من أن {أيّان}: خبر مقدم و {مرساها}: مبتدأ مؤخر.

المسألة السادسة: الكلام في إعراب وعمل اللام في: {ويؤمن للمؤمنين} من قوله تعالى:

﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ **وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ** ﴾ [التوبة: 61]

يذكر ابن عطية الأندلسي أن المُبرد قال: إنَّ اللام في قوله تعالى: {ويؤمن للمؤمنين}، هي متعلقة بمصدر مقدّر من الفعل، كأنه قال: (وإيمانه للمؤمنين)، أي: تصديقه، ويُقال: (آمنتُ لك)، بمعنى: صدقتك، ومنه قوله تعالى: {وما أنت بمؤمن لنا} [يوسف:17][66].

وكأن المُبرد يقول: بإنّ تعدية الفعل (يؤمن)، هو بالمصدر المحذوف المقدّر من لفظ الفعل، وهو (إيمانه للمؤمنين)، في حين أن ابن عطية الأندلسي يقول: "وعندي أنّ هذه التي معها اللام في ضمنها باء، فالمعنى: (ويصدق للمؤمنين بما يُخبرونه، ومثلها قوله: {وما أنت بمؤمن لنا} [يوسف:17]، أي: بما نقوله لك"[67]. أي أن الفعل متعدي بالباء ضمنًا.ويرى ابن قتيبة أن (الباء واللام)، في قوله تعالى: {يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين} زائدتان، فيكون التقدير: يصدّقُ الله ويصدّقُ المؤمنين، أما المنافقين فلا يصدقهم[68]. أما أبو العباس ثعلب فيرى: أن اللام في قوله تعالى: {ويؤمن للمؤمنين} بُني على الماضي والمستقبل على الدائم، ثم أنشد:

يَذُمُّونَ للدنيا وهم يَرْضِعُونَها أفاويقَ حتى ما يَدِرُّ لها ثَعْلُ[69]

فكأنه يقول: إذا كان أصل الكلام للماضي والمستقبل، فيسوغ دخول اللام.

يقول ابن جرير الطبري: "لأنّ العرب تقول فيما ذُكر لنا منها: (آمنتُ له وآمنته)، بمعنى: صدقته، كما قال تعالى: {رَدِفَ لكم بعض الذي تستعجلون} [النمل:72]، ومعنا: (رَدِفكم)، ومثل قوله تعالى: {للذين هم لربهم يرهبون} [الأعراف:154]، أي: (ربهم يرهبون)"[70].

قال النحاس: "فاللام على هذا زائدة عند الكوفيين، ومثله قوله تعالى: {الذين هم لربهم يرهبون} [الأعراف:154]، أي: ربهم"[71]. ويرى الجصاص أن دخول اللام في قوله تعالى: {ويؤمن للمؤمنين}، كدخولها في قوله تعالى: { قل

---

[63] - ينظر نفس المصدر، 529/5. والبيت من بحر البسيط، ينظر ابن الناظم، 694، وابن عقيل، 337/2، وهو بلا نسبة، وقيل: لأبي عبد الله محمد بن محمد العبدري، كما نقل هذا الشاطبي في الإفادات والإشادات.

[64] - ينظر الأصول في النحو، 136/2.

[65] - ينظر شرح المفصل، 135/3.

[66] - ينظر المحرر الوجيز، 52/3.

[67] - نفس المصدر، 52/3.

[68] - تأويل مشكل القرآن، 117.

[69] - مجالس ثعلب، 88. والبيت من بحر الطويل، وهو لابن همام السّلولي، ينظر إصلاح المنطق، 213، وغريب الحديث للخطابي، 82/1، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد،2937/6، ومعنى أفاويق: جمع فواق، وهو الزمن الذي بين الحلبتين، مثنى حلبة، اسم مرة. والثَّعْل: مصدر ثُعْل، وهو الذي اختلفت منابت أسنانه، وتراكب بعضها فوق بعض.

[70] - تفسير الطبري، 327/14.

[71] - إعراب القرآن، 125/2.

عسى أن يكون ردف لكم } [النمل:72]، ومعناه: ردفكم، ثم قال: "وقيل أُدخلت اللام للفرق بين إيمان التصديق وإيمان الأمان"[72].

واللام في قوله تعالى: {ويؤمن للمؤمنين} تُفيد التعدية، أي: تعدية الفعل، فيكون بمعنى: صَدّقَ المؤمنين، وكذلك الباء في قوله تعالى: {يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين}، أي: يصدق الله، فهو مصدق بالله، وعليه فالباء واللام ليست زائدة، ولكنّها أفادت تعدية الفعل زيادةً في التأكيد.

وهنالك فرق بين المعدّى بالباء، والمعدّى باللام، فالأول يختصُ، ويُقال: للمُخْبَرَ به، والثاني: للمُخْبِر[73].

قال الزمخشري: "فإن قلتَ: لِمَ عُدِّي فعل الإيمان بالباء إلى الله تعالى، وإلى المؤمنين باللام؟ قلتُ: لأنه قصد التصديق بالله، الذي هو نقيض الكفر به، وقصد السماع من المؤمنين، وأن يسلّم لهم ما يقولونه ويصدّقه؛ لكونهم صادقين عنده، فعُدّي باللام"[74].

والفعل (يؤمن) لا يتعدى مباشرة إلى المفعول به، بل لابد من الباء أو اللام أو غيرها من حروف المعاني التي تصلح للتعدية، فاللام في {ويؤمن للمؤمنين} هي لجعل الفعل (آمَنَ) متعديًا.

قال العكبري: "اللام في {للمؤمنين} زائدة؛ لِتُفرِّق بين: يؤمن، بمعنى: يصدق، ويؤمن، بمعنى: يُثْبِتُ الأمان"[75].

ويرى الباحث: أن ما ذهب إليه ابن عطية الأندلسي، من أن اللام في {ويؤمن للمؤمنين} هي لتعدية الفعل، هو القول الراجح في المسألة وهو ما عليه الجمهور من النحويين، وأن رأي المُبرد أن اللام في {ويؤمن للمؤمنين} هي متعلقة بمصدر محذوف، تقديره: (وإيمانه للمؤمنين)، أي أن الفعل تعدى بمصدره المحذوف، هو قول مرجوح.

المسألة السابعة: الكلام في إعراب: {أطهر} من قوله تعالى:

﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ **أَطۡهَرُ** لَكُمۡۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخۡزُونِ فِي ضَيۡفِيٓۖ أَلَيۡسَ مِنكُمۡ رَجُلٞ رَّشِيدٞ ٧٨ ﴾ [هود: 78]

نقل ابن عطية الأندلسي أن الجمهور قرأوا برفع (الراء) في (أطهر)، على أنه خبر للمبتدأ قبله، وقرأ الحسن وعيسى بن عمر ومحمد بن مروان السدي وسعيد بن جبير: (أطهرَ) بالنصب، قال سيبويه: هو لحن[76]، وقال أبو عمرو بن العلاء: "احتبى فيه ابن مروان في لحنه"، وقال الخليل: "والله إنه لعظيم جعلهم (هو) فصلًا"[77].

قال ابن عطية الأندلسي: "ووجهه عند من قرأ به: النصب على الحال، بأن يكون: (بناتي): ابتدأ، و(هن): خبره، والجملة خبر هؤلاء"[78]، وذكر ابن عطية الأندلسي: أن هذا الإعراب مرويٌ عن المُبرد - أي النصب – وذكره أبو الفتح بن جني، وهو خطأ في معنى الآية، وإنما قوّم اللفظ فقط، والوجه في هذه القراءة -أي قراءة النصب- أن يقال: (هؤلاء بناتي) ابتداء وخبر، و (هن) فصل، و(أطهر) حال، وإن كان شرط ضمير الفصل أن يكون بين معرفتين؛ ليفصل الكلام من النعت إلى الخبر؛ ولذلك لم يستسغ هذا التعليل أبو عمرو بن العلاء وسيبويه، فلحّنَا محمد بن مروان السدي الكوفي في قراءة النصب[79].

---

[72] - أحكام القرآن، 182/3.
[73] - التفسير البسيط، 62/2.
[74] - الكشاف، 285/2.
[75] التبيان في إعراب القرآن، 648/2.
[76] - ينظر المحرر الوجيز، 193/3. والكتاب،397/2.
[77] - الكتاب، 397/2.
[78] - المحرر الوجيز، 193/3.
[79] - ينظر المحتسب، لابن جني، 448/1-449. والمحرر الوجيز، 193/3.

قال المُبرد عن قراءة محمد بن مروان السدي، بنصب (أطهر): "فهو لحن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية، وإنما فسد؛ لأن الأول غير محتاج إلى الثاني"[80]، وبهذا القول للمُبرد سقط ما أورده ابن عطية الأندلسي عن المُبرد في توجيه قراءة النصب بقوله:(وهو إعرابٌ مروي عن المُبرد)، فالبصريون مجمعون على وجوب قراءة الرفع وأنه لا يجوز غيرها.

ويرى سيبويه صحة قولك: (هذا زيدٌ قائمًا)، فقائم: حال من زيد، فإذا دخل ضمير الفصل، جعلتَه: مبتدأ وما بعده: خبر، ولا يجوز أن تنصبه، لكن تقول: (هذا زيدٌ هو قائمٌ)، فجملة (هو قائم)، في موضع الحال؛ ولهذا أنكروا قراءة من نصب (أطهر)؛ لدخول الفصل (هنّ)، وضمير الفصل لا محل له من الإعراب عند البصريين[81].

ولكن القراءة سُنة متبعة؛ ولهذا تأول ابن جني توجيه قراءة النصب، بقوله: "وأنا مِن بعدُ أرى أن لهذه القراءة وجهًا صحيحًا، وهو أن تجعل (هنّ) أحد جزأي الجملة، وتجعلها خبرًا لـ (بناتي)، كقوله: (زيدٌ أخوك هو)، وتجعل (أطهر) حالًا من (هنّ)، أو من (بناتي)، والعامل فيه معنى الإشارة، كقولك: (هذا زيد هو قائمًا أو جالسًا)"[82].

والبصريون يمنعون الفصل بين الحال وصاحبها، وقد أجازوا الفصل بين الخبرين، إذا كان للمبتدأ خبران معرّفان باللام، نحو: (هذا الحلو هو الحامض)، حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الأول[83]. ونقل ابن مالك عن الأخفش أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها، فيقول: (ضربتُ زيدًا هو ضاحكًا)، وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم: بنصب {أطهرَ}، قال الشاعر:

وَكائِنْ بِالأباطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرانِي إنْ أصِبْتُ هُوَ المُصابا[84]

وعلى رأي البصريين كان يجب على الشاعر أن يقول: (هو المصابُ)، برفع المصاب.

وذكر ابن الحاجب في أماليه في توجيه قراءة النصب: "ويقال: إنّ (هؤلاء) مفعول، و(بناتي هن): مبتدأ وخبره، جِيء به كالتفسير للمشار إليه، و(أطهر): حال من المشار إليه، و(هنّ): بدل من (بناتي)، أو (بناتي هنّ) مبتدأ وخبر عن الأول، و(أطهر): حال من اسم الإشارة، والعامل فيه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل، أي: أُشيرُ إليهن في حال كونهن أطهر لكم"[85]. هذا وقد وجه أبو حيان الأندلسي قراءة النصب على أن (هنّ): مبتدأ، و(لكم): الخبر، و(أطهر): منصوب على الحال، والعامل فيه معنوي وهو المجرور[86].

ويرى الباحث: أن ما ذكره ابن عطية الأندلسي من أن المُبرد يرى نصب (أطهر)، بقوله: "وهو إعراب مروي عن المُبرد"، فنَّدَه ما ذكره المُبرد نفسه في كتابه المقتضب، عندما قال عن نصب (أطهر): "بأنه لحن فاحش"، وعليه فنصب (أطهر) قراءة شاذة لا تتوافق مع قراءة الرفع للجمهور.

المبحث الثاني: اعتراض ابن عطية على المُبرد في المسائل الصرفية:

المسألة الأولى: الكلام في أسلوب التعجب من قوله تعالى:

---

[80] - المقتضب، 105/4.
[81] - ينظر الكتاب، 389/2-392.
[82] - المحتسب، 325/1-326.
[83] - ينظر شرح الرضي على الكافية، 460/2.
[84] - ينظر شرح التسهيل، 168/1. والبيت لجرير، من بحر الوافر، في ديوانه 21، وينظر التذييل والتكميل، 297/2، ومعاني القرآن وإعرابه، 475/1.
[85] - ينظر آمالي ابن الحاجب، 234/1.
[86] - ينظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل، 296/2.

﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡعَذَابَ بِٱلۡمَغۡفِرَةِۚ **فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ** عَلَى ٱلنَّارِ ١٧٥ ﴾ [البقرة: 175]

من المعلوم عند النحويين والصرفيين أنَّ التعجب: هو استعظام الشيء وخفاء حصول السبب[87]، ويأتي على صيغتين قياسيتين: (ما أفعله، أفعل به)، كما يأتي على صيغ غير قياسية.

نقل ابن عطية الأندلسي أن المُبرد في كتابه المقتضب ذهب إلى أن صيغة التعجب في الآية على وزن (ما أفعله)، هو تقرير واستفهام وتوبيخ لا تعجب، وأن لفظة (أصبر) في (أصبرهم)، بمعنى: اضطر وحبس، وتقديره: أي شيء أصبرهم على النار، قال الشاعر:

قـلتُ لَـهُ أصْـبِرْها دائِنـاً أمْثَالُ بِسطَامِ بنِ قَيْسٍ قَلِيلُ[88]

والمُبرد بهذا الرأي يخالف جمهور النحويين من أن الصيغة في الآية هي للتعجب.

قال ابن عطية الأندلسي: "الضبط عند المُبرد بضم الهمزة وكسر الباء، ورُدَّ عليه في ذلك كله، أنه لا يُعرف في اللغة (أصبر)، بمعنى: (صبّر)"[89]. اختلف العلماء في (ما) من قوله تعالى: {فما أصبرهم}، فقال بعضهم: هي (ما) التعجب، أي: (ما أجرأهم على العمل الذي يقربهم إلى النار)، وقيل: (استفهامية)، على تقدير: (ما الذي صبّرهم على النار)[90]. ويرى أبو عبيدة أن الصيغة في الآية ليست تعجب، وهي بمعنى: ما الذي أصبرهم على النار؟ أي: استفهام، وقال أن: مجاهدًا والحسن وقتادة، يرون أنّها تعجب[91].

قال ابن عطية الأندلسي: "قال جمهور المفسرين: (ما) تعجب، وهو في حيز المخاطبين، وهي مثل قوله تعالى: {قُتل الإنسان ما أكفره} [عبس:17]، و{أسمع بهم وأبصر} [مريم: 38]، وهو رأي أبي علي الفارسي، أظهر التعجب من صبرهم على النار"[92]. ويرى الزمخشري أنها تعجب، وهي مثل قولك: (ما أصبرك على القيد والسجن)[93]، وبمثله قال ابن يعيش، وهي مثل: {قُتل الإنسان ما أكفره}[94]، وقال القرطبي: " إنّ مذهب الجمهور أن معنى الآية التعجب، ومعناه: (أعجبوا من صبرهم على النار ومكثهم فيها)، وهي لغة يمنية معروفة"[95].

وذهب ابن الصائغ كذلك إلى أنها تعجب[96]، وذكر أبو حيان الأندلسي: أن سيبويه والجمهور يرون أن (ما) تعجبية في موضع رفع بالابتداء، وأن الفراء وابن دَرَسْتَويه يريانها أنها استفهام، صحبها معنى التعجب، ويراها الأخفش موصولة والفعل بعدها صلة، والخبر محذوف[97]. وذكر أبو حيان الأندلسي أن النحويين اختلفوا في (أَفْعَلَ) بعد (ما) التعجبية، أهو فعل أم اسم؟ فالبصريون يرون أنه فعل، والكوفيون يرون أنه اسم، ونقل كذلك أن معمر بن المثنى

---

87 - ينظر البحر المحيط، 124/2.
88 - ينظر المقتضب، 184/4. والمحرر الوجيز، 242/1. والبيت من بحر السريع، للحطيئة في ديوانه 128، ينظر المحكم والمحيط الأعظم، 312/8. وتاج العروس، 271/12.
89 - المحرر الوجيز، 241/1.
90 - ينظر تفسير الثعلبي، 321/4.
91 - ينظر الهداية إلى بلوغ النهاية، 555/1.
92 - المحرر الوجيز، 241/1.
93 - الكشاف، 216/1.
94 - ينظر شرح المفصل، 404/2.
95 - تفسير القرطبي، 236/2.
96 اللمحة في شرح الملحة، 592/2.
97 - ينظر البحر المحيط، 124/2.

والمُبرد يريان أن (ما) في {فما أصبرهم على النار}، استفهامية لا تعجبية، وهو استفهام على معنى التوبيخ بهم، أي: أيُّ شيء صبّرهم على النار حتى تركوا الحق واتبعوا الباطل[98].

ويرى الباحث: أن رأي المُبرد من أن {فما أصبرهم}، استفهام يفيد التقرير والتوبيخ، جاء على صيغة التعجب، هو الرأي الراجح في المسألة؛ لأن التعجب استعظام شيء وخفاء حصول سببه، وهذا لا يليق بحق الله سبحانه وتعالى، فهو العالم الذي وسع علمه كل شيء، وأن رأي ابن عطية الأندلسي ومعه جمهور النحويين هو الرأي المرجوح في المسألة، وإن كان الأقرب من القياس.

المسألة الثانية: الكلام في أصل اشتقاق وجمع وتذكير وتأنيث كلمة (الطاغوت) من قوله تعالى:

﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ **بِٱلطَّٰغُوتِ** وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٢٥٦﴾ [البقرة: 256].

نقل ابن عطية الأندلسي عن المُبرد أن (الطاغوت): جمع، قال ابن عطية الأندلسي: "وذلك مردود"، ثم نقل عن سيبويه أنه اسم مفرد، كأنه اسم جنس يقع للكثير والقليل، ثم أورد رأيًا لأبي علي الفارسي، بأنه قال: مصدر، كرهبوت وجبروت، وهو يوصف به الواحد والجمع، وقلبت لامه إلى موضع العين، وعينه إلى موضع اللام، فقيل: طاغوت[99]. والطاغوت: كل ما عُبد من دون الله، ورضي بهذه العبادة. وهو على وزن (فعلوت)، وهو صيغة مبالغة، من طغى يطغى، وقيل: يطغو، إذا جاوز الحد في الطغيان[100].

قال الخليل: "طغو، طغي: الطغيان: الواو لغة فيه، وقد طَغَوْتُ وطَغَيتُ، والاسم: الطغوى، وكل شيء يجاوز القدر فقد طغى، مثل: ما طغى الماء على قوم نوح، وكما طغتِ الصيحةُ على ثمود، والطاغية: الجبار العنيد، والطاغوت: تاؤه زائدة، مشتق من طغى، وهو طاغٍ وهم طاغون"[101].

وقال سيبويه: "فأما الطاغوت، فهو اسم واحدٌ مؤنث، يقع على الجميع، كهيئة الواحد"[102]، وهذا فسيبويه يرى أن (الطاغوت)، مؤنث، ويأتي للجمع والمفرد على حدٍّ سواء.

والطاغوت يذكر ويؤنث، فأما تأنيثه، فمن قوله تعالى: {والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها} [الزمر:17]، وأما تذكيره، فمن قوله تعالى: {يُريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أُمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالًا بعيدًا} [النساء:88][103].

وقيل: هو أعجمي مثل: جالوت وطالوت، وهو واحدٌ وجمع[104]، والعرب تجعل الطاغون واحدًا وجمعًا[105].

قال مكي بن أبي طالب: "هو مشتق من (طغى)، مقلوب وأصله: (طَغَوُوْت)، مثل: جَبَروت، وقيل: أصله (طَيَغُوْت)؛ لأنه يقال: طَغَوتُ وطَغَيتُ، وقيل هو معنى الطغيان، وليس بمشتق منه، وقال المُبرد: هو جماعة"[106].

---

98 - ينظر نفس المصدر، 2/124-125.
99 - ينظر المحرر الوجيز، 1/343. والكتاب، 3/240. والمذكر والمؤنث، لابن الأنباري، 1/282.
100 - ينظر نفس المصدر، 1/343.
101 - العين، 4/436.
102 - الكتاب، 3/240.
103 - ينظر الوجوه والنظائر، لأبي هلال العسكري، 306.
104 - ينظر نفس المصدر، 306.
105 - الغريبين في القرآن والحديث، 4/1173.
106 - الهداية إلى بلوغ النهاية، 1/854.

ويرى الراغب الأصفهاني أن وزنه (فَلْعُوت)، قُلب لام الفعل، نحو: صاعقة وصاقعة، ثم قُلب الواو ألفًا؛ لتحركه وانفتاح ما قبله[107]، ومثل: معلقة وملعقة.

ومما يدل على أنه مصدر مفرد، قوله تعالى: {..والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت} [البقرة:257]، فأفرد في موضع الجمع، وكما يقال: (رضاهم عدْل)، وهو يقع على الواحد وعلى الجمع[108].

قال العكبري: " إنه جاء من الطغيان، ثم قُدِّمت اللام، فجعلت قبل العين، فصار: (طَيْغُوتًا أو طَوْغُوْتًا)، فلمّا تحرك الحرف وانفتح ما قبله، قُلب ألفًا، فوزنه الآن (فَلْعُوت)، وهو مصدر في الأصل، مثل: الملكوت والرهبوت"[109].

وهو من المصادر التي تؤدي معناها من غير اشتقاق، كما قيل: لآلٍ من اللُّؤلؤ[110]، وقيل أنه على وزن (فاعول)؛ لأن التاء في طاغوت بدلًا من لام الكلمة[111]، وقيل: يوزن على (فلعوت)، وقيل: (فعلوت)[112].

وخلاصة القول: أن (طاغوت): مصدر مثل: (ملكوت)، وهو فعل من طغا يطغو الواوي، أو من طغى يطغي اليائي، والتاء فيه زائدة وفيه تقديم وتأخير، وإعلال بالقلب، تقدمت لامُ الكلمة على عينها، فصار (طوغوتا أوطيغوتا) تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله، فقُلب ألفًا فأصبح (طاغوتًا)، ووزنه (فلعوت) وبعضهم يجعل التاء مبدلة من لام الكلمة - أي ليست زائدة- فلا تقديم ولا تأخير ولا إعلال، ووزنه حينئذ (فاعول)[113]. وبالنسبة لتاء (طاغوت) فهي أصلية وليست زائدة، بدليل بقائها عند التصغير، فنقول: طُوَيْغِيت.

ويرى الباحث: أن ما ذهب إليه المُبرد من أن (الطاغوت) جمع، هو رأي مرجوح، وأن الراجح في المسألة ما قرره ابن عطية الأندلسي، ومعه الجمهور، من أن (الطاغوت) يأتي للمفرد والجمع، وللمذكر والمؤنث، وهو على وزن (فاعول)، وتاؤه ليست زائدة بدلالة بقائها عند التصغير.

المسألة الثالثة: الكلام في أصل اشتقاق كلمة (مرجون) قوله تعالى:

﴿وَءَاخَرُونَ **مُرْجَوْنَ** لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ١٠٦﴾ [التوبة: 106]

ذكر ابن عطية الأندلسي: أن أهل الحجاز يقرأون: (مرجون)، من أرجى، دون همز. وقرأ أبو عمرو بن العلاء واختُلف عن عاصم، وأهل البصرة: (مرجؤون)، من أَرَجَا يُرجِئُ بالهمز، وهما لغتان ومعناهما التأخير، وسُميت المرجئة بالمرجئة؛ لأنهم أخروا الأعمال. ثم ذكر عن المُبرد أنه أنكر ترك الهمز في معنى التأخير، قال ابن عطية: "وليس كما قال"[114]. قَرأ نافع وحمزة وَالكسائيّ وحفص وآخرون {مرجون} بغير همز وقرأ الباقون بِالهمز وهما لغتين يُقَال أرجأت الْأَمر إِذا أَخَّرته وأرجيته أَيضًا[115].

قال الخليل: "رَجَأ: أَرْجأتُ الشيء، أَخْرتُهُ. وقوله تعالى: {مرجون لأمر الله}، أي: مؤخرون حتى ينزل الله فيهم ما يريد"[116]، فهو يرى أنها مهموزة على رأي أهل البصرة، وهو رأي المُبرد في عدم ترك همزها إذا كانت بمعنى

---

107 - المفردات في غريب القرآن، 522.
108 - ينظر تفسير الرازي، 16/7.
109 - التبيان في إعراب القرآن، 205/1.
110 - ينظر تفسير القرطبي، 281/3.
111 - ينظر البحر المحيط، 599/2.
112 - عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، 407/2.
113 - ينظر الجدول في إعراب القرآن، 27/3.
114 - المحرر الوجيز، 80/3، وينظر الهداية إلى بلوغ النهاية، 2584/4.
115 - ينظر حجة القراءات، لابن زنجلة، 323.
116 - العين، 174/6.

التأخير. ويكون وزن مرجون: (مفعون)، على حذف لام الكلمة، ووزن مرجؤون: (مفعلون)، بالهمز لم يصبها الحذف وسلمتْ حروفها. قال القرطبي: "وقال المُبرد: لا يقال: أرجيته، بمعنى: أخرته، ولكن يكون من الرجاء"[117]، وعلى هذا فالمُبرد لا يرى في (مرجون) لغتين، ولكن لغة واحدة، وهي لغة الهمز لمعنى التأخير والإرجاء، ومن غير همز لمعنى الرجاء. وهو بهذا يخالف رأي جمهور اللغويين والصرفيين من أن فيها لغتان لمعنى التأخير: الهمز وبدونه؛ ولهذا ردَّ ابن عطية الأندلسي على المُبرد رأيَه بقوله: "وليس كما قال".

قال الأخفش: " {وآخرون مرجون}؛ لأنه من أرجَأتُ، وقال بعضهم: مرجون في لغة من قال: أرجيت"[118].

ويرى الفراء أنها بمعنى التأخير، فيقول: مرجون يريد: أُرجئوا أن يُعذبوا أو يُتاب عليهم، وقال: "بنو أَسد يقولون: أَرْجَيْتُ الأمر، بغيرِ همز، وكذلك عامة قَيْس، وبعضُ بني تميم يقولون: أرجأت الأمر، بالهمز. والقرّاء مُولَعون بهمزها، وترك الهمز أجود[119].

قال ابن السكيّت: "وتقول: هذا رجل مرجئ، وهم المرجئة، وإن شئت قلت: مرجٍ، وهم المرجية؛ لأنه يقال: أرجأت الأمر وأرجيته، إذا أخرته، قال الله جل ثناؤه: {وآخرون مرجون لأمر الله} [التوبة: الآية 106] أي مؤخرون، وقال الله جل وعز: {أرجه وأخاه} [الأعراف: الآية 111] وقد قُرئ: {أرجئه وأخاه}، وينسب إلى من قال: مرج بلا همز"[120]. ويرى النحاس أن: " (ترجئ من تشاء منهنّ) بالهمزة من أرجأت الأمر إذا أخّرته. ويقرأ تُرْجِي بغير همز. وقد تكلم النحويون في الحيلة له فقال بعضهم: هي لغة وإن كانت ليست بالفصيحة، ومنهم من قال: على بدل الهمزة على لغة من قال: قريت. قال أبو جعفر: وسمعت علي بن سليمان يقول: الصحيح من قول سيبويه أنه لا يجيز بدل الهمزة؛ لأن أبا زيد قال له: من العرب من يقول في قرأت: قريت"[121].

قال الأزهري: "قرأ نافع وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي (مرجون لأمر الله)، و(ترجي) بغير همز، وقرأ الباقون بالهمز في الموضعين. قال أبو منصور: هما لغتان: أرجأت الأمر، وأرجيته، إذا أخرته، ورجل مرجئ ومرجٍ، وهم المرجئة والمرجية، فإذا نسبت إليهم قلت: رجل مِرجَاء. بفتح الجيم"[122]

أما مكي بن أبي طالب فيقول: "يُقال: أرْجَأْتُ الأمْرَ: أَخَّرْتَهُ. ومن ترك الهمزة في (ترجي)، فيحتمل أن يكون أبدل من الهمزة ثم أسكنها استثقالاً للضمة. وقيل: هي لغة، يقال: أرْجَيْتُ بمعنى أرْجَأْتُ، كما يقال قريْتُ، بمعنى قَرَأتُ. وقال المُبرد: هو من رجا يرجو، يقال: رجاء وأرَجَيْتَهُ إذا جَعَلْتَه يَرْجُو"[123]

قال الواحدي: "وقوله تعالى: {قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ}، وقرئ {أرجِئه} مهموزاً، وهما لغتان قُرئ بهما، يقال: أَرْجَأت الأمر وأرجيته: إذا أخرته، ومنه قوله: {وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ} [التوبة: 106]، {تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ} [الأحزاب: 51]، قُرئ في الآيتين باللغتين، وكان حمزة وعاصم يقرآن بغير همزة، وجزم الهاء من {أَرْجِهْ}؛ قال الفراء: وهي لغة العرب يقفون على الهاء المكني عنها في الوصل إذا تحرك ما قبلها، أنشدني بعضهم:

---

[117] - تفسير القرطبي، 252/8.
[118] - معاني القرآن، 365/1.
[119] - لغات القرآن، الفراء، 66.
[120] - إصلاح المنطق، 112-113.
[121] - إعراب القرآن، 220/3.
[122] - معاني القراءات للأزهري، 1/ 464
[123] - الهداية إلى بلوغ النهاية، 5856/9

فَيُصْلِحُ اليَوْمَ وَيُفْسِدُهُ غَدَا"[124] قال الزمخشري: "قُرِئَ مرجون ومرجؤون، من أرجيته إذا أخرته، ومنه المرجئة"[125]؛ لأنهم أخروا العمل، واعتمدوا على القول باللسان، فقالوا: الإيمان باللسان دون الأعمال.

وعلى ما تقدم فكل أقوال وآراء اللغويين والصرفيين والمفسرين، تدور حول معنى التأخير، وإجماعهم على أنها بالهمز وغير الهمز، لغتان مشهورتان عند العرب يهمزون ولا يهمزون، فيقولون: يُرجي ويُرجيء، وكلاهما صحيح، قد نطقتْهُ العرب وتكلمت به.

ويرى الباحث: أن ما ذهب إليه المُبرد من عدم جواز (يرجي) بغير همز لمعنى ودلالة التأخير، هو قول مرجوح، وأن الراجح في المسألة ما قرره ابن عطية الأندلسي وجمهور اللغويين والمفسرين من أن (يُرجي أو يُرجيء) بهمز أو بغير همز تُفيد معنى التأخير والإرجاء.

الخاتمة: وبعد أن أتمَّ الله علينا نعمته وفضله بإتمام هذا البحث، وبعد أن انتهينا من الاطلاع على أقوال وآراء أبي العباس المُبرد، النحوية والصرفية التي اعترض عليها ابن عطية الأندلسي، في تفسيره المحرر الوجيز، ومناقشتها وبيان موقف اعتراض ابن عطية الأندلسي منها، فقد خلص الباحث إلى النتائج الآتية:

1- تَبَيّن مدى الأثر الكبير والواضح الذي تركه أبو العباس المُبرد في تفسير المحرر الوجيز، فابن عطية الأندلسي يورد أقوال وآراء أبي العباس المُبرد، ثم يتناولها بالنقاش والموازنة مع أقوال وآراء النحويين، ويخلص إلى نتيجة موافقة وترجيح رأي المُبرد أو معارضته وترجيح رأيًا آخر.

2- التزام المُبرد في رأيه النحوي أو الصرفي بالقياس والقاعدة، حتى لو خالفت القراءات القرآنية، لكنه لم يسر على منهج وطريقة واحدة في التعامل مع القراءات؛ ولذلك كانت له جرأة في تلحين بعض القراءات، ولكنّ المُبرد كان ينتقد ويُلّحِن الوجه النحوي والصرفي للقراءة، وليس ذات القراءة، فهو لا يرى إلا أشرف الوجوه لكتاب الله، فيُنتبه لهذا الأمر، لأنّ أبا العباس المُبرد يعرف ويُدرك جيدًا أن القراءة سُنة متبعة لا يجوز الطعن فيها.

3- تَبَيّن للباحث وجود عدد من الآراء النحوية والصرفية التي نسبها ابن عطية الأندلسي للمُبرد، وفي كتبه ما يخالفها، فذكرتُها ونبّهتُ عليها.

قائمة المراجع والمصادر:

القرآن الكريم

1) أصول النحو، ابن السراج (ت 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
2) إعراب القرآن، النحاس (ت 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ.
3) أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب (ت646هـ)، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، طبعة دار عمار الأردن، ودار الجيل بيروت، 1409هـ - 1989م.
4) إصلاح المنطق، ابن السكيت (ت244هـ)، تحقيق: محمد مرعب، طبعة دار إحياء التراث العربي، 1423هـ - 2002م.

[124] - التفسير البسيط، 267/9، والرجز لدويد بن زيد بن نهد القضاعي، ينظر طبقات فحول الشعراء، 31/1-، والشعر والشعراء، 48، وجمهرة الأمثال، 84/1.
[125] - الكشاف،308/2.

5) أحكام القرآن، الجصاص (ت370هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ - 1994م.
6) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، طبعة دار الفكر- بيروت، 1420هـ.
7) تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري (ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، طبعة دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
8) تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري (ت310هـ)، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، طبعة هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.
9) تفسير الرازي، مفاتيح الغيب، الرازي (ت606هـ)، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1420هـ.
10) التبيان في إعراب القرآن، العكبري (ت616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
11) التنبهات على أغلاط الرواة، علي بن حمزة البصري (ت375هـ).
12) التفسير البسيط، الواحدي (ت468هـ)، تحقيق: 15 رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى، 1430هـ.
13) تفسير الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق الثعلبي (ت427هـ)، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م.
14) تفسير الزمخشري، الكشاف، الزمخشري (ت538هـ)، ضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، طبعة دار الريان، القاهرة، ودار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ -1987م.
15) تفسير المحرر الوجيز، المحرر الوجيز، ابن عطية الأندلسي (ت542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ.
16) تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (ت671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، طبعة دار الكتب المصرية- القاهرة، الطبعة الثانية، 1384هـ - 1964م.
17) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، طبعة دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.
18) تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي (ت1205هـ).
19) الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين المرادي المصري (ت749هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، طبعة دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1992م.
20) الحجة للقرّاء السبعة، أبو علي الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، طبعة دار المأمون للتراث – دمشق/ بيروت، الطبعة الثانية، 1413هـ - 1993م.
21) الحلل في شرح أبيات الجمل، ابن السيد البطليوسي (ت521هـ).

22) حجة القراءات، ابن زنجلة (ت403هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، طبعة دار الرسالة.
23) الدر المصون، السمين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، طبعة دار القلم، دمشق.
24) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت1404هـ)، طبعة دار الحديث، القاهرة.
25) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك (ت672هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، طبعة هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م.
26) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي (ت686هـ)، تحقيق: محمد الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، عام 1395هـ - 1975م.
27) شرح المفصل، ابن يعيش (ت643هـ)، تقديم: إميل بديع يعقوب، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.
28) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ت672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، طبعة جامعة أم القرى، كلية الشريعة، الطبعة الأولى، 1402هـ - 1982م.
29) شرح الكتاب، السيرافي (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008م.
30) علل النحو، ابن الوراق (ت381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، طبعة مكتبة الرشد، الرياض/ السعودية، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م.
31) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، طبعة دار ومكتبة الهلال.
32) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، السمين الحلبي (ت 756هـ)، تحقيق: محمود باسل عيون السود، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1417هـ -1996م.
33) الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد الهروي (ت401هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، طبعة مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1999م.
34) الفهرست، ابن النديم (ت438هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، طبعة دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 1417هـ - 1997.
35) الكتاب، سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، طبعة مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م.
36) لغات القرآن، الفراء (ت207هـ)، ضبطه وصححه، جابر بن عبد الله السريع.
37) اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ (ت720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، طبعة عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2004م.
38) المقتضب، المُبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة عالم الكتب، بيروت، وطبعة القاهرة، 1415هـ - 1994م.
39) مختصر التبيين لهجاء التنزيل، أبو داود سليمان بن نجاح الأندلسي (ت496هـ)، طبعة مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، 1423هـ - 2002م.

40) معاني القرآن، الفراء (ت207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد على النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.
41) معاني القرآن، الأخفش الأوسط، (ت215هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، طبعة مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1411هـ - 1990م.
42) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (ت311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبد شلبي، طبعة عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.
43) مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت209هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، طبعة مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة 1381هـ.
44) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.
45) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ت458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.
46) المذكر والمؤنث، ابن الأنباري (ت328هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة لجنة إحياء التراث، وزارة الأوقاف، مصر، طبعة 1401هـ - 1981م.
47) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني (ت502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، طبعة دار القلم، الدار الشامية، دمشق/ بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ.
48) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري (ت370هـ)، طبعة مركز البحوث، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1991م.
49) المحرر الوجيز، ابن عطية الأندلسي (ت542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ.

IBN ATIYYA AL-ANDALUSI,S (D.542H) OBJECTIONS IN HIS TAFSIR "AL-MUHARRAR AL-WAJIZ" TO ABU AL-ABBAS AL-MUBARRAD (D. 285H)

Anees Hasan Saleh Abdlrab Alyafai

Abstract: In this research, I have traced the objections of Ibn Attiya Al-Andalusi in his tafsir, Al-Muharrar Al-Wajeez, regarding the grammatical and morphological opinions of Al-Mubarrid. Ibn Attiya mentions these opinions in his interpretation as he discusses Al-Mubarrid's perspective. Therefore, I tracked down these opinions, investigated them, and dealt with them through a descriptive and analytical study by mentioning the opinion of Al-Mubarrid that Ibn Atiyah Al-Andalusi mentioned on the issue. Then, I presented Ibn 'Atiyyah Al-Andalusi's opposing viewpoint. Afterward, I mentioned all the sayings about it, and completed the discussion by mentioning the opinions of grammarians related to the issue. Finally, in concluding the discussion, I presented my own perspective as a searcher. My research includes a summary of the study in both Arabic and English. Then, I presented an introduction where I alluded to the positions of al-Mubarrid and Ibn 'Atiyyah Al-Andalusi's in the Arabic language sciences. After that, I mentioned the research objectives, its scientific value, and the study methodology I followed. Then, I outlined the research plan, which required two sections, as follows: The first section addressed Ibn Atiyyah's objections to Al-Mubarrid regarding grammatical issues, and the second section addressed Ibn Atiyyah's objections to Al-Mubarrid concerning morphological issues. The researcher found multiple conflicting opinions attributed to Al-Mubarrid, which Ibn Atiyyah Al-Andalusi objected to and attributed them to al-Mubarrid. These opinions contradict what was mentioned by al-Mubarrid in his books. The researcher highlighted these objections within the research and clarified their attribution to Al-Mubarrid from his books.

Keywords: Al-Mubarrid, Ibn Atiyyah Al-Andalusi, grammar, morphology.